



طرح مقارنة شاملة للعدالة والمساءلة أمام الناجين من العنف الجنسي المرتبطة بالنزاعات

The following case study has been written by an independent consultant on behalf of the Global Initiative for Justice, Truth and Reconciliation (GIJTR). This case study is informed by a combination of desktop research, document analysis and interviews. It therefore reflects these perspectives and findings, as compiled and written by the consulting author(s). Interviewees have been anonymized to ensure their safety and privacy but GIJTR extends its gratitude for the time and participation of all interviewees.

دراسة حالة: ميانمار

Author: AJAR

المقدمة و الخلفية العامة

منهجية البحث

انخرطت منظمة آسيا للعدالة والحقوق (AJAR) في عمل الناجين في ميانمار/بورما منذ عام 2013، حيث عملت معها عدة منظمات مشاركة في هذا البحث في إطار شراكة طويلة الأمد، و تاريخ في العمل مع الناجيات من العنف في مناطق مختلفة تشكل فيها مجموعات الأقليات العرقية أغلبية السكان المحليين. وفي أعقاب انقلاب عسكري في عام 2021، انضم آخرون من مناطق «البامار» التي تقطنها الأغلبية – حيث لم تكن المنظمات الحقوقية موجودة – إلى البرنامج. و قد جلب هؤلاء معهم فهمًا و وجهات نظر جديدة حول قدرة على النجاة.

اعتمد فريق البحث في دراسة الحالة هذه على مجموعة من الأبحاث المكتبية والمقابلات المتعمقة مع المنظمات الشريكة. ومن أجل تقديم شرح مفصل للبيئة القانونية والسياسية قبل الانقلاب، تمت مراجعة الوثائق ذات الصلة وتلخيصها. كما تم جمع معلومات حول التطورات الأخيرة، لا سيما حول مواقف حكومة الوحدة الوطنية وصنع السياسات فيما يتعلق بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، فضلاً عن المحاولات الأخرى للمناصرة والإصلاح في المناطق العرقية، من خلال التقارير الإخبارية والرؤى من المنظمات الشريكة. واعتمد فريق البحث أيضاً على أبحاث (AJAR) السابقة المتعلقة بآليات المساءلة الدولية ومشاركتها مع شعب ميانمار.

هذا مشروع تابع للمبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة.

تم إطلاق المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة في عام 2014 من قبل التحالف الدولي لمواقع الضمير ، وهو اتحاد من تسع منظمات دولية تركز على تقديم مناهج شاملة ومتكاملة ومتعددة التخصصات لقضايا الحقيقة والعدالة والمصالحة. تعمل المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة بشكل أساسي مع السكان المحليين ، ومنظمات المجتمع المدني ، والناجين ، والحكومات لتطوير مناهج العدالة الانتقالية التي تتمحور حول الضحية وتعاونية وتدعم الكرامة والاحترام والإدماج والشفافية في المجتمعات الخارجة من الصراع أو فترات الحكم الاستبدادي. شاركت المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة منذ تأسيسها مع أشخاص من 78 دولة ، وعمل مع 801 منظمة من منظمات المجتمع المدني ، وأنجزت 588 مشروعاً مجتمعياً وأكثر من 8000 مبادرة لانتهاك حقوق الإنسان.

gijtr.org



GIJTR

Global Initiative for Justice,
Truth & Reconciliation

شملت المقابلات التي أجراها فريق البحث لقاءات مع ثمانية موظفين من مختلف المنظمات الشريكة، حيث أن ثلثا النساء اللاتي تمت مقابلاتهن هن أعضاء لدى شركاء قدامى لـ (AJAR) ويعملن مع الناجيات في المناطق العرقية، بينما تمثل النساء المتبقيات شراكات ومنظمات أحدث مقرها في المقام الأول إما في مناطق الأغلبية في البامار أو على الحدود، حيث تعملن بنطاق أوسع وتعريف مختلف لمفهوم «النجاة». و قد أجريت المقابلات المتعمقة بهدف تسليط الضوء على التطورات الحالية في العمل مع الناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات على الأرض، بما في ذلك الاحتياجات الملحة، و الإمكانيات، و القيود. و يشار إلى أن المقابلات أجريت باللغة البورمية عبر منصو زوم، باستثناء مقابلة كان لا بد من إجرائها عبر البريد الصوتي بسبب مشاكل في الاتصال، و التي تم نسخها وترجمتها لاحقاً إلى اللغة الإنكليزية.

القيود

العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات كمفهوم جديد/معنى

«الناجي»: العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات هو مفهوم جديد في ميانمار. و عندما يتعلق الأمر بالناجين، فإن معظم منظمات حقوق الإنسان العرقية النسائية تعمل في إطار تعريف أوسع بكثير لـ «العنف المرتبط بالنزاعات»، و الذي يشمل الضحايا غير المباشرين (الإيذاء على أساس أحد أفراد الأسرة المقربين، ولا سيما الزوج) والضحايا المباشرين لمجموعة واسعة من انتهاكات حقوق الإنسان، من بينها العنف الجنسي. و من ناحية أخرى، تميل المنظمات التي تعمل بمفهوم العنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV) إلى التركيز على الانتهاكات المرتكبة خارج سياق النزاع، وخاصة في الساحة المحلية. و يتضح هذا النقص في التمييز أيضاً في المقابلات التي تم إجراؤها. أما المنظمات الشريكة الجديدة، التي قامت جزئياً كرد فعل على أعمال العنف التي تلت الانقلاب، فهي أيضاً تستخدم تعريف الناجي على نطاق أوسع ليشمل المضطهدين من قبل النظام، دون ربط تلك الانتهاكات بالضرورة بانتهاكات معينة لحقوق الإنسان. وبالتالي، لا يمكن دائماً استقراء الأفكار المستمدة من المناقشة لجميع الضحايا/الناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات.

القيود المفروضة على الوصول إلى الناجين: بسبب المخاوف الأمنية المستمرة والصعوبات في إنشاء قنوات اتصال آمنة ومستقرة، يكافح كل من (AJAR) والشركاء الآخرين من أجل إقامة اتصالات منتظمة مع الناجين وتنظيم الأنشطة الشخصية. و تتم معظم الأنشطة حالياً عبر الإنترنت، بينما تعتمد المشاركة الميدانية على شبكة من المنظمين المجتمعيين. و لهذا السبب، لم تتم مقابلة أي ناجين على وجه التحديد لهذا البحث، على الرغم من أن مدخلاتهم وأفكارهم تم استخدامها من توثيق الأنشطة السابقة التي أجرتها (AJAR) بالتعاون مع شركائها. كما تمت أيضاً مشاركة تفاصيل حالات محددة (بسرية تامة) أثناء عملية المقابلة.

اقتصار البحث على النساء: يركز عمل (AJAR) والمنظمات الشريكة في المقام الأول على الناجيات من النساء، وبالتالي فهو يشمل في بعض الأحيان فقط ضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات من الذكور. وهناك أدلة غير مؤكدة على مثل هذه الانتهاكات التي يقال إنها تزايدت منذ الانقلاب العسكري. لكن حتى الآن لم يتم إجراء أي بحث شامل للتحقيق في حجم هذه الانتهاكات، ناهيك عن معالجتها بأي شكل من الأشكال. وبالتالي، فإن الاستنتاجات المستخلصة في هذه الورقة تستند بالكامل تقريبًا إلى تجارب العمل مع الضحايا/الناجيات من النساء.

تاريخ مختصر عن العنف

عانت ميانمار (بورما) في أعقاب نضالها من أجل الاستقلال على نحو مستمر من الصراع المسلح بين النظام الحاكم ومجموعة واسعة من القوات المسلحة ذات الأساس العرقي، و التي تناضل من أجل مزيد من الحكم الذاتي داخل الاتحاد. و تباينت حدة الصراعات على مر السنين، حيث احتلت بعض منظمات المقاومة العرقية (ERO) مركز الصدارة قبل أن تتراجع و توقع اتفاقات وقف إطلاق النار مع الجيش الذي ما لبث أن انهار مرة أخرى. و يرتبط أقدم صراع مستمر بجيش التحرير الوطني كارين (KNLA) و هو الجناح السياسي لاتحاد كارين الوطني (KNU) الذي يخوض صراعًا مع الجيش في جنوب شرق البلاد (في ولايتي مون و كايبين و تانينثاري) منذ عقود، والتي لم تفقد حدتها إلا بعد التوقيع على اتفاقية وقف إطلاق النار الوطنية (NCA) في عام 2015، وكان جيش تحرير كارين الوطني/اتحاد كارين الوطني من ضمن الأطراف الموقعة عليها. لكن انتهاكات الجيش استمرت، وبلغت ذروتها في انقلاب 2021 وانهيار الاتفاق، ما أدى إلى نزوح مئات الآلاف داخل البلاد و عبر الحدود، يعيش معظمهم في مخيمات اللاجئين التايلاندية منذ أجيال.

هناك أيضًا صراع طويل آخر موثق جيدًا يتعلق بجيش استقلال كاشين (KIA) في أقصى شمال البلاد، الذي تطور منذ الستينيات فصاعدًا ليصبح أحد أكثر منظمات المقاومة العرقية احترامًا. كما كانت المنطقة الشمالية – أو بالأحرى الشمالية الشرقية – موقعًا للصراع على السلطة بين مجموعة متنوعة من المنظمات العرقية التي غالبًا ما انخرطت في القتال ضد بعضها البعض لتأمين أراضيها (كجيش تحرير تانغ الوطني)، مما جعل مناطق معينة من الدولة شديدة التقلب. أما النسخة الأحدث لخريطة الصراع العرقي فنتمثل في ولاية راخين على الساحل الغربي، حيث يقوم جيش أراكان (AA) الشاب نسبيًا بشن حملة عسكرية ناجحة منذ عام 2018، الأمر الذي أدى إلى سيطرة المجموعة فعليًا على حوالي ثلثي الولاية بحلول العام 2021.

وفي نفس الولاية، يعاني الروهينجا المسلمون من عقود من الاضطهاد الذي اندلع مرة أخرى في عام 2012 ثم في 2015 و بعدها في 2016، حيث بلغ الاضطهاد ذروته في التطهير العرقي واسع النطاق الذي ارتكبه جيش ميانمار و ما تلا ذلك من نزوح جماعي لمليون من الروهينجا معظمهم إلى بنجلاديش، حيث يعيش العديد منهم في ظل ظروف مروعة محصورين في مخيمات اللاجئين الكبيرة. أما أولئك الذين ما زالوا داخل البلاد فيتم عزلهم إلى حد كبير في مخيمات النازحين داخليًا أو غيرها من المجتمعات المعزولة، ويستمرون في مواجهة الفظائع بشكل منتظم نظرًا لأن قانون الجنسية لعام 1982 لا يوفر لهم أي وضع قانوني.

و منذ الانقلاب العسكري في عام 2021، اجتاحت الصراع مناطق واسعة من البلاد التي شهدت تقليديًا أعمال

عنف مسلح محدودة أو لم تشهد أي أعمال عنف مسلح في الماضي. ووقعت بعض أعنف المعارك في مناطق عرقية صغيرة ذات كثافة سكانية منخفضة نسبياً، مثل ولايتي كارييني (كاياه) وتشين، مما أدى إلى تدمير المنطقتين ونزوح عدد كبير من الأشخاص داخلياً وإلى ولاية ميزورام المجاورة في تايلاند والهند. ومع ذلك، في حين أن هذه المناطق تُظهر بعض القوات المسلحة العرقية وهياكل الحكم الموجودة مسبقاً، فإن غالبية مناطق بامار المركزية في بورما العليا ومناطق ساغينغ وماغواي وماندالاي على وجه الخصوص تواجه مثل هذه الفضائع للمرة الأولى، بينما تقاوم قوات الدفاع الشعبية (PDF)، سواء المتحالفة مع حكومة الوحدة الوطنية الموازية أو المستقلة عنها، التقدم العنيف للجيش. و اعتباراً من عام 2023، لم يعد هناك سوى عدد قليل جداً من المناطق التي لم تتأثر بالصراع المفتوح، معظمها تلك المحيطة بمدينة يانغون والعاصمة نايبيداو.

العنف الجنسي أثناء الصراع

على مدى عقود من الزمن، عانت النساء بشكل خاص في ظل ظروف صعبة للغاية نتيجة الصراعات المسلحة و عمليات العسكرة و القمع السياسي، حيث تآثرن بما جرى بشكل كبير و غير متناسب. فبالإضافة إلى التأثير الجنساني لانتهاكات حقوق الإنسان واسعة النطاق ضد المدنيين، مثل القتل التعسفي والتعذيب والتهجير القسري وتدمير الممتلكات، عانت النساء من ارتفاع معدل انتشار العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات لعقود من الزمن.¹

تقوم منظمات المجتمع المدني و منذ فترة طويلة بتوثيق حالات العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي (SGBV) من قبل جيش ميانمار ضد المجتمعات العرقية، ولا سيما استخدام الاغتصاب كسلاح حرب و في القمع – و كتنكيك لإيذاء الفتيات و النساء و الرجال و إذلالهم. ينتمي الضحايا في الغالب إلى مجموعات الأقليات العرقية، بما في ذلك مجتمعات كاشين و شان و تانغ و كارين و غيرها من المجتمعات.² كما لفتت العديد من هيئات الأمم المتحدة الانتباه مراراً وتكراراً إلى تاريخ قوات الأمن في ميانمار، و الذي يظهر ممارساتها للعنف الجنسي كجزء من سياستها العسكرية.³ فعلى سبيل المثال، تعرضت نساء الروهينجا لأساليب وحشية للغاية من القتل و التعذيب و الاغتصاب و العنف الجنسي، حيث كان الاغتصاب و العنف الجنسي جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية الجيش، مما يشير إلى نية الإبادة الجماعية لتدمير شعب الروهينجا.⁴

و على الرغم من أن النساء و الفتيات يتأثرن بشكل غير متناسب، إلا أن حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في ميانمار كانت تُرتكب ضد الرجال و الفتيان أيضاً. و لكن حوادث العنف الجنسي ضد الرجال لا يتم الإبلاغ عنها بشكل كافٍ بسبب الخوف من الوصم و الانتقام و النبذ من قبل مجتمعاتهم.⁵ فعلى سبيل المثال، وثقت بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق حالات من العنف و الإذلال الجنسيين في سياق احتجاز الرجال في ولايتي كاشين و شان المشتبه في كونهم أعضاء في جماعات عرقية مسلحة.⁶ كما تم توثيق هذا الشكل الجنسي من التعذيب أثناء الاحتجاز، فضلاً عن حوادث الاغتصاب، فيما يتعلق بالهجمات على الروهينجا.⁷

و يُظهر الرد على الحركة المناهضة للانقلاب في عام 2021 أن المجلس العسكري لا يزال يستخدم العنف الجنسي و الجنساني كأداة وحشية للترهيب و الحفاظ على السلطة و السيطرة، حيث تشير التقارير إلى قيام أفراد من قوات الأمن بالتحرش اللفظي و الجنسي بالمظاهرات. و مما يثير القلق بشكل خاص المعاملة التفضيلية للنساء أثناء الاستجواب و الاحتجاز، إذ أن هناك تقارير عن الاعتداءات الجنسية خلف القضبان، بما في ذلك الضرب على الأعضاء التناسلية و التهديدات الجنسية. و كثير من حالات القتل خارج نطاق القضاء التي يرتكبها الجيش تكون مسبقة في كثير من الأحيان بالعنف الجنسي. ووفقاً للتحديثات المنتظمة التي تنشرها رابطة بورما النسائية (WLB)، وهي اتحاد يضم 12 منظمة نسائية، غالباً ما يستخدم جنود جيش ميانمار الاغتصاب كسلاح في الحرب. و رغم أن عشرات الحالات يتم الإبلاغ عنها شهرياً، إلا أن الحصول على البيانات الشاملة يمثل تحدياً.

هناك أيضاً حالات انتهاك ترتكب ضد المدنيين، بما في ذلك النساء، من قبل أعضاء منظمات المقاومة العرقية (EROS) و قوات الدفاع الشعبي (PDFs)، إلا أنها تعتبر أقل انتشاراً و لا يتم الإبلاغ عنها خوفاً من التدايعيات أو الخيانة. ففي قضية حظيت بتغطية

إعلامية كبيرة في مايو 2023، قام أعضاء من قوة محلية تابعة لقوات الدفاع الشعبي في ساغاينغ بقتل سبعة أشخاص، من بينهم ثلاث نساء قاصرات، تعرضن أيضاً للاغتصاب. ووفقاً لحكومة الوحدة الوطنية، تم القبض على أربعة من أعضاء قوة الدفاع الشعبي هذه وتم تقديمهم للمحاكمة القضائية، ولكن تم إطلاق سراحهم بعد ذلك دون عقاب.⁸ وتشير هذه الحالات وغيرها إلى أن الإفلات من العقاب أمر متوطن، بغض النظر عن القوات المسلحة المسؤولة.

الإطار القانوني و فرص الإنصاف

الإطار القانوني

1. التشريعات المحلية

يحتوي القانون المحلي في ميانمار على قواعد توفر الحماية من العنف الجنسي والجنساني. ويحظر القانون العسكري في ميانمار أيضاً الاغتصاب، على الرغم من أنه نادراً ما تتم محاكمة الجنود على هذه الجريمة. و في حين أن قانون العقوبات في ميانمار (من عام 1860) يحظر الاغتصاب وغيره من أشكال الاعتداء الجنسي، إلا أنه غير كاف لضمان الحقوق الكاملة لضحايا العنف الجنسي في المساواة والتعويضات، حيث أن تعريف الاغتصاب في المادة 375 بسيط وغامض ولا يفي بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، لا يشمل هذه التعريف حالات اغتصاب الرجال، أو الاغتصاب في إطار الزواج، وهو ما يتعارض بشكل مباشر مع اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة (CEDAW).

و منذ عام 2014، تم تطوير ومناقشة مشروع قانون الوقاية والحماية من العنف ضد المرأة (PoVAW)، لكنه فشل في تلبية المعايير الدولية ولا يعالج أوجه القصور القانونية في القانون المحلي في ميانمار، بما في ذلك عدم وجود تعريف للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. كما أن مشروع القانون لا يتضمن صراحة الجرائم التي يرتكبها الجيش، ولا يسمح بالتحقيق مع قوات الأمن ومحاكمتها أمام محاكم مدنية. ورغم استشارة المنظمات النسائية والجهات الفاعلة الدولية، فقد ورد أن الجيش «رفض قبول تعريف حديث للاغتصاب وأي تدابير من شأنها وضع حد للإفلات من العقاب على ارتكاب مثل هذه الجرائم».⁹ وبالتالي، لم يتم اعتماد القانون قط.

وينص قانون خدمات الدفاع لعام 1959 على وجوب محاكمة الجنود الذين يرتكبون جرائم القتل والاغتصاب أمام محكمة جنائية مدنية؛ ولكن دستورياً، يتمتع القائد الأعلى بسلطة اتخاذ القرار النهائي، لذلك لا يتم نقل القضايا أبداً تقريباً، وتبقى السيطرة بالكامل في أيدي الجيش. وبالمثل، عندما يتعلق الأمر بالانتهاكات التي ترتكبها الشرطة، ينص قانون الحفاظ على الانضباط لقوات شرطة ميانمار لعام 1995 على إنشاء محاكم شرطة خاصة لمحاكمة الجرائم. وبالتالي، فإن الممارسة القانونية الحالية تضمن الإفلات شبه الكامل من العقاب على الجرائم التي ترتكبها قوات الأمن.

وقد تعهدت حكومة الوحدة الوطنية الموازية الجديدة (على عكس مجلس إدارة الدولة الذي يقوده الجيش) في مسودة دستورها بتعزيز العدالة الانتقالية في البلاد. وبصرف النظر عن جهود التوثيق المستمرة التي تقوم بها وزاراتها المتعددة، فإن أكبر مؤشر على ذلك هو إنشاء لجنة تنسيق مشتركة للعدالة الانتقالية (JCC-TJ) تابعة للمجلس الاستشاري للوحدة الوطنية (NUCC) وهي هيئة التنسيق بين حكومة الوحدة الوطنية ومنظمات المقاومة العرقية وأعضاء المجتمع المدني الملتزمين بتطوير السياسات المتعلقة بالعدالة الانتقالية، بما في ذلك السياسات المتعلقة بالتعويضات. و لكن في كثير من الأحيان كان يتم الإعراب عن مخاوف بعض الأعضاء من أن إطار العدالة الانتقالية لا يعتبر أولوية بالنسبة لحكومة الوحدة الوطنية، وأن العملية يقودها أعضاء المجتمع المدني، حيث يكون التركيز أقل على التعويضات وأكثر على العدالة الجنائية، الأمر الذي يزداد تفاقمًا من خلال حقيقة أن قضايا المرأة غالبًا ما تكون ثانوية في مناقشات المجلس الاستشاري للوحدة الوطنية (NUCC)، ولا يتم تضمينها عند ظهور مسائل أمنية.

2. المعاهدات و الاتفاقيات الدولية

تعتبر ميانمار أيضاً طرفاً في العديد من المعاهدات والقرارات الدولية المطبقة على حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، وأبرزها اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة (CEDAW)، التي تلزم الدول بوقف التمييز ضد المرأة، بما في ذلك أي شيء يمنع المرأة من الحماية التامة والوفاء بحقوقها بشكل كامل، بما في ذلك الحماية من العنف الجنسي والجنساني. كذلك أصدرت (CEDAW) توصيات عامة توضح بالتفصيل التزامات الدول بوضع تشريعات لمنع العنف ضد المرأة في النزاعات، والتحقيق فيه ومعاقبته، وضمان وصول المرأة إلى العدالة، والتعويضات، والدعم.¹⁰ وتعتبر هذه التوصيات بيانات رسمية للدول الأطراف في اتفاقية (CEDAW).

وتشمل المعاهدات الأخرى ذات الصلة اتفاقية حقوق الطفل (1984)، واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (1948)، واتفاقيات جنيف (1949). وينص قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم (1325) بشأن المرأة والسلام والأمن (2000) على أنه ينبغي لجميع أطراف النزاعات المسلحة اتخاذ تدابير خاصة لحماية المرأة من جميع أشكال العنف، وخاصة العنف الجنسي والعنف أثناء النزاع، ووضع حد لإفلات المسؤولين عن مثل هذه الأفعال من العقاب. الجرائم. ويعترف القرار اللاحق رقم (1820) لعام (2008) أيضاً بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات كتكتيك للحرب. وكلا القرارين ملزمان قانوناً في ميانمار.

و بناءً على التوصيات المقدمة، صممت حكومة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية السابقة (NLD) خطة استراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة (2013-2022) لتسريع تنفيذ اتفاقية (CEDAW). لكن هذه الخطة فشلت في معالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي في الصراعات، كما أثبتت إفلات مرتكبي جرائم العنف الجنسي في الصراع من العقاب. و في ديسمبر 2018، وقّعت حكومة ميانمار بياناً مشتركاً مع الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع، يطلب فيه من الجيش إصدار أوامر واضحة تحظر العنف الجنسي و تضمن سرعة التحقيق في الانتهاكات المزعومة ومقاضاة مرتكبيها. ومع ذلك، لم يتم اتخاذ أي إجراءات ملموسة في هذا الصدد حتى الآن.

فرص الإنصاف: الملاحقات القضائية و التعويضات

الملاحقات القضائية

الآليات المحلية. في ميانمار، نادراً ما تتم محاكمة جرائم العنف الجنسي والجنساني، خاصة عندما يرتكبها أفراد من قوات الأمن مثل الجيش. و قد تم بالفعل رفع عدد قليل من القضايا إلى المحاكم – أغلبها محاكم عسكرية – مع عدد قليل من الإدانات. و رغم ذلك، كان هناك نقص في الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بالعملية وإصدار الأحكام.¹¹ و لا يزال تدخل الجيش، فضلاً عن الشرطة والقضاء الفاسدين، يشكل العقبات الرئيسية أمام العدالة.¹² وحتى عندما يتم التعامل مع القضايا في إطار نظام العدالة المدني، فإن التدخل العسكري على جميع المستويات يجعل المضي قدماً في القضايا الحساسة سياسياً أمراً بالغ الصعوبة.¹³

هذه التحديات تزداد تفاقماً داخل نظام العدالة في ميانمار فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد الروهينجا. ففي مايو 2020، شكل مكتب الرئيس «هيئة التحقيق والادعاء الجنائي» للتحقيق في القضايا في ولاية راخين و ملاحقتها قضائياً بناءً على توصيات لجنة التحقيق المستقلة (ICOE). إلا أنها نفسها رفضت بشكل قاطع الأدلة على العنف الجنسي، واصفة إياها بأنها «غير حاسمة وغير موثوقة». و وُصفت آليات المساءلة وقول الحقيقة الأخرى التي أنشأتها الحكومات السابقة بأنها تفتقر إلى الاستقلال والحياد، بما في ذلك لجنة ميانمار الوطنية لحقوق الإنسان (MNHR)، التي لا تعتبر جهة فاعلة موثوقة لتحقيق العدالة فيما يتعلق بجرائم العنف الجنسي والجنساني الذي ترتكبه الجهات الحكومية.¹⁴ و منذ عام 2012، تم إنشاء العديد من اللجان للتحقيق

في الأحداث التي وقعت في ولاية راخين، وكان آخرها لجنة التحقيق المستقلة (ICOE). وقد تم تسليط الضوء على المخاوف الجدية بشأن استقلال اللجنة وحيادها، بما في ذلك تصريحات أعضائها التي تظهر التحيز و تضارب المصالح.¹⁵

من جانبها قدمت حكومة الوحدة الوطنية وعوداً بمحاكمة أولئك الذين يرتكبون انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان بين قواتها، لا سيما في أعقاب القضية التي حظيت بتغطية إعلامية كبيرة لأربع شبابت صغيرات تعرضن للاغتصاب والقتل على يد فريق دفاع محلي تابع لها في عام 2022. و على الرغم من كون ذلك انتهاكاً مباشراً لمدونة قواعد السلوك العسكري التي نشرتها حكومة الوحدة الوطنية في عام 2021، و رغم ما قيل عن أن الجناة قد تم إخضاعهم لإجراءات قضائية، إلا أنهم سرعان ما تم إطلاق سراحهم. ووفقاً لجماعات حقوق الإنسان الأخرى، فإن الفصل من الإدارة المحلية عند الإبلاغ عن مثل هذه الحالات لا يزال هو القاعدة، الأمر الذي لا يشجع على الإبلاغ النادر أصلاً خوفاً من التذاعيات والوصم.¹⁶ وحتى لو كان من الممكن أن يُعزى هذا التقاعس جزئياً إلى افتقار حكومة الوحدة الوطنية إلى سيطرة فعالة على قوات الدفاع الشعبي وجماعات المقاومة الأخرى، فإنه لا يبرر ثقافة الإفلات من العقاب التي لا تزال مدعومة من قبل جميع الأطراف.

الآليات الدولية. تم تكليف بعثة تقصي الحقائق بشأن ميانمار (FFM) التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (2017-2019) بمهمة الوقوف على الحقائق والظروف المتعلقة بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المزعومة في ميانمار منذ عام 2011، ولا سيما في راخين وكاشين و ولايات شان الشمالية. وخلص التقرير الشامل الذي نشرته البعثة إلى أن جيش ميانمار ارتكب جريمة الإبادة الجماعية ضد الروهينجا في ولاية راخين وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في ولايتي كاشين و شان. كما أصدرت البعثة أيضاً تقريراً مواضيعياً بعنوان «العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في ميانمار والأثر الجنساني للصراعات العرقية فيها».

كما أنشأ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة آلية التحقيق المستقلة في ميانمار (IIMM) في عام 2019 بتفويض مفتوح لجمع الأدلة على أخطر الجرائم وانتهاكات القانون الدولي المرتكبة في ميانمار منذ عام 2011 والتحضير لمحاكمة الجناة من قبل «المحاكم المختصة». كما تراقب هذه الآلية أعمال العنف التي أعقبت الانقلاب وتقوم بجمع الأدلة من هذا السياق. و ذكرت (IIMM) أن الجرائم الجنسية والقائمة على النوع الاجتماعي ستكون «في صميم عملها»، وأنها ستنتظر في التقارير المتعددة حول هذه الجرائم «عند اختيار وترتيب أولويات الحوادث والقضايا التي ستخصص لها الموارد». ومع ذلك، لم يتم نشر تقارير محددة بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في ميانمار.

جميع هذه الآليات لا تتمتع بسلطة مقاضاة أي قضايا تجمع الأدلة عليها، حيث من المتوقع أن تكتمل هذه المهمة في المقام الأول من قبل المحكمة الجنائية الدولية، التي ليست ميانمار طرفاً فيها. ومع ذلك، فإن قراراً صدر مؤخراً عن الدائرة التمهيدية يسمح بالتحقيق في الجرائم المزعومة المرتكبة ضد الروهينجا والتي وقعت جزئياً على الأقل على أراضي بنغلاديش (وهي دولة طرف). و تتمتع المحكمة الجنائية الدولية بصلاحيات الفصل في جرائم مثل الاغتصاب والتعذيب والعنف الجنسي، والتي قد تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية و إبادة الجماعية. لكن قد تنشأ هناك صعوبات في الحصول على الصفة اللازمة لمحاكمة الجرائم الجنسية، حيث لا بد أن يكون عنصر واحد على الأقل من هذه الجرائم قد حدث في بنغلاديش.

هناك أيضاً قضية حالياً ضد ميانمار في محكمة العدل الدولية بسبب الانتهاكات المزعومة لاتفاقية الإبادة الجماعية فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد الروهينجا. تم رفع القضية في عام 2019 من قبل غامبيا، وهي، مثل ميانمار، طرف في اتفاقية الإبادة الجماعية. فمن الناحية النظرية، تستطيع محكمة العدل الدولية تفسير مثل هذه الجرائم الجنسية باعتبارها أعمال إبادة جماعية. و لكن لا يزال من غير المعروف ما إذا كان قضاة محكمة العدل الدولية سيكونون منفتحين على تفسير أكثر تقدمية للإبادة الجماعية عما استخدموه في الماضي، والذي يعرفها بشكل أساسي على أنها «قتل».

كما تم رفع عدد من قضايا الولاية القضائية العالمية في الأرجنتين و تركيا و إندونيسيا و ألمانيا. و في حين أن القضية التي رفعت في الأرجنتين كانت قبل الانقلاب، و أنها تسعى إلى المحاكمة عن الجرائم المرتكبة ضد الروهينجا، فإن الدعاوى الأخرى رفعت لاحقاً، و هي تركز على محاكمة أفراد جيش ميانمار عن الجرائم المرتكبة بعد الانقلاب، كالتعذيب أثناء الاحتجاز (و التي يمكن أن تشمل أيضاً الجرائم الجنسية). و من بين هذه الدعاوى القضية التي رفعت في تركيا في عام 2022 من قبل المنظمة الحقوقية التي مقرها المملكة المتحدة «مشروع محاسبة ميانمار»، بالإضافة إلى القتل المنهجي و الاغتصاب و التعذيب و السجن و الاختفاء و غيرها من الأفعال التي ترقى إلى مستوى الإبادة الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية و جرائم الحرب التي رفعتها المنظمة الحقوقية «Fortify Rights» مع المدعي العام الاتحادي في ألمانيا.

الافتقار إلى التدابير التعويضية على مستوى الدولة. يتضمن قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية في ميانمار أحكاماً تهدف إلى تسهيل تقديم التعويضات و سبل الانتصاف. لكن السلطات لا تنفذها، ولا توجد مساهلة عن عدم الالتزام بالقانون. هناك سابقة محدودة للغاية أو ممارسة راسخة لتوفير سبل الانتصاف الفعالة أو جبر الضرر لضحايا الأعمال الإجرامية في ميانمار، لا سيما عندما تكون هناك جهات حكومية متورطة فيها. كما أن الضحايا أو الناجين ليس لديهم الخيار في رفع دعوى أمام محكمة إدارية، حيث لا يوجد قانون إداري أو محاكم إدارية.¹⁷ فعادة ما يتم التعامل مع النزاعات بين الجمهور و الإدارة بشكل غير رسمي من قبل القادة المحليين أو من خلال قسم الإدارة العامة (GAD). و أخيراً، في حين تستخدم المحاكم العسكرية و محاكم الشرطة إلى حد كبير للتعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الأمن، فإن القوانين التي تحكم الإجراءات العسكرية و إجراءات الشرطة لا تشمل توفير سبل الانتصاف و التعويضات. و على الرغم من أن الجيش قد دفع «تعويضات مالية» لبعض ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، إلا أن ذلك تم عموماً دون الاعتراف بالفظائع المرتكبة أو الاعتذار عنها. وكانت النتيجة النهائية عملية أقرب إلى شراء الجيش صمت الضحايا.

جهود التعويض من جانب المجتمع المدني. في غياب الخدمات الحكومية، قامت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات المجتمعية و غيرها من مجموعات المجتمع المدني المحلية، فضلاً عن المنظمات و الوكالات الدولية، بأخذ زمام المبادرة في الاستجابة لاحتياجات الناس، حيث قدمت مجموعة واسعة من المساعدات و الخدمات. و يمكن تصنيف هذه المنظمات إلى ثلاث مجموعات: مقدمو الخدمات ضمن الإطار العام للمساعدات الإنسانية و التنموية؛ و مقدمو الخدمات المستجيبون للعنف ضد المرأة تحديداً؛ و المنظمات الحقوقية العاملة في إطار العدالة الانتقالية.

و تستجيب المساعدة المقدمة بموجب إطار المعونة الإنسانية و الإنمائية للاحتياجات المحددة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، حتى لو لم يتم تطويرها أو تقديمها لهذا الغرض المحدد، مما يجعل قيمتها التعويضية موضع شك. كما أن أنواع المساعدة و الخدمات المقدمة تختلف و يمكن أن تغطي مجموعة واسعة من الاحتياجات. ففي مخيمات النازحين و اللاجئين، قد يشمل ذلك الدعم المالي و الرعاية الطبية و الغذاء و المأوى و الصرف الصحي و المياه و الكهرباء، فضلاً عن التدريب المهني، و في حالات محدودة جداً، الدعم أو النصح النفسي و الاجتماعي.

غالباً ما تشير المجموعات العاملة ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي إلى هذا العمل على أنه عنف ضد المرأة (VAW)، و غالباً ما يتم استخدام المصطلحين بالتبادل. و تقع المجتمعات العرقية المهمشة، و لا سيما المنظمات الشعبية النسائية العرقية، في طليعة تقديم هذه الخدمة. و بينما تحظى الوقاية من خلال رفع مستوى الوعي بالاهتمام الأكبر، تحاول المجموعات في كثير من الأحيان دعم وصول الناجين إلى المساعدة الصحية و الطبية من خلال الإحالات إلى العيادات و الممارسين و من خلال توفير الأموال للمساعدة في تغطية التكاليف الطبية. كما تشمل الخدمات أيضاً في بعض الأحيان الدعم النفسي و الاجتماعي قصير المدى عبر مجموعات المساعدة الذاتية أو الوساطة أو تقديم المشورة. و هناك القليل من المجموعات القادرة على توفير السكن الآمن أو خدمات المأوى و الدعم الطارئ للنساء اللاتي يضطرن إلى الفرار من مجتمعهن. و تشير الأدلة المتواترة الحالية إلى أن الوضع الأمني المتقلب بشكل متزايد بعد الانقلاب قد أدى إلى مزيد من التقليل في هذه الملاجئ، حيث يضطر الناس باستمرار إلى الفرار من مناطق القتال المستمر. فحتى ما قبل

الانقلاب، كانت المساعدة القانونية نادرة، مما أدى إلى انعدام الثقة الحالي في الخدمات الحكومية إلى تقليص هذه المبادرات بشكل أكبر. كما تقدم المنظمات الدولية أيضًا بعض الخدمات في هذا المجال، غالبًا بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المحلية.

طور عدد من منظمات المجتمع المدني في ميانمار خبرات واسعة حول العدالة الانتقالية، بما في ذلك توثيق الانتهاكات، وإحياء الذكرى، ومعالجة الصدمات، وتقديم المساعدة الطارئة للضحايا. وتشمل بعض هذه المبادرات النساء الناجيات وضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي. ومع بداية القرن 21، أصبح التوثيق الحقوقي أحد أهم المحاور التي يعنى بها المجتمع المدني، حيث قامت العديد من المجموعات، وخاصة تلك المرتبطة بالأقليات العرقية، بنشر تقارير وإحاطات بشكل مستقل تكشف انتهاكات حقوق الإنسان. وبين عامي 2015 و 2021، أقيمت العديد من الفعاليات التذكارية لإخبار الحقيقة، مثل إحياء ذكرى اغتصاب وقتل اثنين من المعلمين من كاشين، ومتحف انتفاضة جيل (88) للسلام والمجتمع المفتوح، ومتحف جمعية مساعدة السجناء السياسيين (AAPP's) للسجناء السياسيين، وندوات إخبار الحقيقة مع سجناء سياسيين سابقين في يانغون وماندالاي وغيرهما. وشملت المساعدة المقدمة للضحايا والناجين من قبل المجموعات المحلية الدعم المالي، ورواتب التعليم، والرعاية الصحية، والدعم النفسي والاجتماعي أو الصحة العقلية، فضلًا عن فرص العمل والمساعدة في سبل العيش. ويمكن ببساطة اعتبار هذا النوع من المساعدة «تعويضية»، اعتمادًا على مدى الاعتراف والتصور لسبب تقديم المساعدة وكيفية ربطها بانتهاكات حقوق الإنسان الماضية.

و بتنسيق من شبكة توثيق حقوق الإنسان (ND-Burma) ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، بما في ذلك (AJAR) كأحد شركائها الدوليين، تم إنشاء مجموعة عمل التعويضات في عام 2018 لرفع مستوى الوعي حول التعويضات مع الهيئات الحكومية والمدافعين عن سياسة التعويضات على مستوى الدولة. كما تم إطلاق مجموعة العمل مع أول تقييم لاحتياجات الضحايا تم إجراؤه في البلاد بمشاركة 170 من الضحايا/الناجين. ونتج عن التقييم تقرير بعنوان «لا يمكنكم تجاهلنا: ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان من 1970 إلى 2017 يوضحون رغبتهم في العدالة»¹⁸ حيث أعرب الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات بأغلبية ساحقة عن رغبتهم في الإنصاف. كما تضمن توصيات للحكومة، بما في ذلك صياغة قانون للتعويضات. فقد طلبت حكومة ما قبل الانقلاب من مجموعة العمل في وقت لاحق صياغة مشروع القانون هذا، إلا أنهم رفضوه، وقاموا بصياغة سياسة التعويضات بدلاً منه. ومع ذلك، تم تعليق العمل للمرة الأولى بسبب فيروس كورونا في عام 2020، وظل الأمر على ما هو عليه بعد انقلاب 2021.

الابتكارات و الفرص و التحديات

تتنتمي منظمة (AJAR) إلى المجموعة الثالثة التي تتعامل مع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات من خلال عدسة العدالة الانتقالية. فقد بدأت المنظمة الإنخراط في مشاريع في ميانمار منذ عام 2013، مع التركيز بشكل أساسي على تمكين الناجين (وخاصة الناجيات) من العنف المرتبط بالنزاع (بما في ذلك العنف الجنسي)، من خلال البحوث العملية التشاركية التي تشمل أساليب التوثيق التقليدية والمبتكرة، والتعافي، وبناء المجتمع وبناء المهارات، مما يؤدي إلى المناصرة مع أصحاب المصلحة المعنيين. أما الهدف النهائي من خلال التبادلات و سرد القصص، فيتمثل في بناء التضامن بين الناجين بما يتجاوز الحدود العرقية والدينية، ويخلق الأسس لحركة تدفع التغيير في مجتمع ميانمار نحو الوقاية والحماية من العنف المرتبط بالنزاعات، والاعتراف بالأضرار و التعويض عنها، و وضع حد لإفلات مرتكبي تلك الجرائم من العقاب.

ظلت هذه الرؤية سليمة إلى حد ما بعد الانقلاب العسكري عام 2021، لكن النطاق غير المسبوق للعنف أثر على معنى «النجاة» و غيرَه، وخلق وعياً متزايداً حول الحاجة إلى الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي. كما أنه يسلط الضوء أيضاً على أهمية عمليات العدالة الانتقالية، ولا سيما توثيق الانتهاكات التي يرتكبها الجيش، بهدف أساسي يتمثل في جمع الأدلة من أجل آليات المساءلة الدولية (أو المحلية) المستقبلية. وعلى مستوى صنع السياسات، أبدت حكومة الوحدة الوطنية أيضاً اهتماماً متجدداً بدمج العدالة الانتقالية في عملية صنع القوانين (حتى لو كان من المرجح أن يتم إيلاء الاهتمام للملاحظات القضائية، ناهيك عن التعويضات المحتملة للضحايا). وعلى مدى العامين الماضيين، استفادت (AJAR) من هذه العمليات وقامت بقيادتها جزئياً، حيث عملت على توفير الخبرة المحلية والدولية والموارد التقنية والمالية لبناء قدرات المجتمع المدني والحكومة. ومنذ عام 2021، عملت (AJAR) مع منظمات محلية أخرى لدمج مقاربة العدالة الانتقالية من خلال التوثيق ودعم الناجين. وقد تم تشكيل تحالف العدالة الانتقالية بهدف تعزيز التبادل لتعزيز المساءلة والحقيقة والعدالة فيما يتعلق بالانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي والانتهاكات الصارخة للقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ارتكبتها جميع الأطراف في ميانمار/بورما. كما أطلقت (AJAR) أيضاً مركز موارد العدالة باللغة البورمية لتسهيل الدراسة الذاتية حول مواضيع تشمل إخبار الحقيقة و التعويضات.

بناء شبكة من الصمود و التضامن

اتبعت (AJAR) منذ البداية مقاربة العمل بالشراكة مع أعضاء آخرين في المجتمع المدني في ميانمار، مع الميل نحو دعم الناجيات من العنف. وبالتالي، أقيمت معظم هذه المشاريع بالتعاون مع منظمات نسائية عرقية عريقة تعمل في مناطق النزاع المستمر منذ عقود في ولايات كاشين وكارين (كاين) و شان، والأهم من ذلك، رابطة نساء كاشين في تايلاند (KWAT)، ومنظمة كارين النسائية (KWO)، ومنظمة تانغ النسائية (TWO). وتعمل هذه المنظمات بلا كلل أو ملل من أجل تمكين النساء العرقيات بشكل عام، و الناجيات بشكل خاص، والحد من انتهاكات حقوق الإنسان في مناطقهن، مع إيلاء اهتمام خاص لجميع أشكال العنف ضد المرأة. وفي هذا الإطار وبدعم من (AJAR)، قامت المنظمات بتنفيذ مشاريع صغيرة تشتمل على عناصر التعافي من الصدمات، والرعاية الذاتية، والتوثيق، والمناصرة، وتنمية المهارات، بالإضافة إلى أنشطة سبل العيش المحدودة والمساعدة الطارئة لبناء القدرة على الصمود التي تسمح لها بالتصرف داخل مجتمعاتها. كما دخلت (AJAR) في شراكة مع منظمة مساعدة للسجينات السياسيات السابقات، ومعظمهن من المناطق الحضرية الناطقة باللغة البورمية، لتزويدهن بأنواع مماثلة من الدعم والتواصل.

و ردًا على الانتهاكات الجماعية المرتكبة ضد مسلمي الروهينجا في 2016-2017 والتي أدت إلى نزوح جماعي إلى بنغلاديش، بدأت (AJAR) برنامجاً منفصلاً مع متحف حرب تحرير بنغلاديش لدعم الناجيات اللاتي يعانين في مخيمات اللاجئين حول كوكس بازار. وتتبع (AJAR) مقاربة مشابهة، حيث تساعد في إنشاء مساحات فضائية ومجموعات دعم بينما تقدم أيضاً فرصاً لرفع مستوى الوعي وبناء القدرات. وعلى غرار التضامن وبناء الحركة، تعمل (AJAR) أيضاً على تسهيل عمليات التبادل مع الناجين داخل ميانمار، الأمر الذي يمكن أن يكتسب المزيد من الاهتمام بعد التقارب بعد الانقلاب واعتراف الجانب البورمي بالانتهاكات المرتكبة ضد الروهينجا.

قبل الانقلاب، و بهدف بناء حركة للناجين، كانت هناك محاولات عديدة من مختلف المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك (AJAR)، لتعزيز لقاء الناجيات من مناطق عرقية مختلفة في البلاد. وقد تم عقد تجمعات الناجين السنوية وساهمت في بناء الثقة خارج المجتمع المباشر للفرد وتعزيز الشعور بالعبء المشترك، حتى لو كان الحفاظ على العلاقات خارج هذه الأحداث أمرًا صعبًا. وأفاد الشركاء أنه «خلال تلك الفترة، شعر الناجون بأنهم أقوى، حيث أُتيحت لهم الفرصة للتفاعل مع أفراد من المجموعات العرقية الأخرى». كما يتم أيضًا تسهيل عمليات تبادل التعلم عندما تقوم مجموعة من الناجين وبعض أعضاء المنظمات الشريكة بزيارة تيمور الشرقية، حيث تقوم الناجيات، بمساعدة (AJAR) و شركائها، بتنظيم أنفسهن في مجموعات دعم للرعاية الجماعية لفترة من الوقت. لكن هذه التجمعات والتبادلات سرعان ما تم تعليقها في أعقاب الوباء والانقلاب. وفي الآونة الأخيرة فقط، استأنف بعض الشركاء تنظيم عمليات تبادل للناجين على نطاق أصغر بين النساء من نفس المجموعة العرقية/المنطقة، كما هو الحال في ولاية كارين.

لقد غير انقلاب 2021 مشهد المجتمع المدني بشكل كبير. فقد تم إنشاء منظمات جديدة، وأصبحت هناك مجالات تتعلق بقضايا «شائعة». كما أصبح موضوع توثيق حقوق الإنسان أيضًا نقطة اهتمام رئيسية، وبالإضافة إلى ذلك، يسعى الشركاء على المدى الطويل إلى تحسين مهاراتهم في التوثيق. و بينما اعتزم البعض إضافة توثيق الانتهاكات إلى أنشطتهم المستمرة؛ بدأ آخرون، ممن ظهروا في قلب بورما، و عبر الحدود، وفي المناطق العرقية التي ليس لديها تاريخ يذكر من انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع، بدأوا في اعتبار التوثيق ساحة حاسمة للعمل ضد الجيش. و على الرغم من أن هذه المنظمات نادرًا ما تركز على الناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، إلا أنها دائمًا ما تساعد في مثل هذه الحالات. كما أنها تميل أيضًا إلى العمل بمفهوم أوسع بكثير يرتبط بـ «[الشعور] بالظلم/[الرغبة في] النجاة»، متأثرة بالطبيعة الجامعة و الشاملة للصراع الحالي الذي يؤثر على سكان ميانمار على نطاق غير مسبوق.

بناء الرغبة في النجاة

على الرغم من أن العديد من أعضاء منظمات المجتمع المدني والناشطات قد عانوا من الانتهاكات بأنفسهم، إلا أن القليل منهم تم تعريفهم على أنهم «ناجين». يُنظر إلى الناجين على أنهم أشخاص من المجتمع (غالبًا من النساء) لديهم خبرة رسمية ضئيلة (وقليل من التعليم غالبًا) ممن عانوا بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد الأسرة) من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، مثل العنف الجنسي والتعذيب والقتل والتشريد القسري. أو الاعتقال التعسفي أو الاحتجاز. وفي حين يرى البعض أن تجربتهم جزء أساسي من هويتهم، فإن آخرين يتمثلون بقوة أكبر مع عرفهم أو دينهم. وبالتالي، فإن التعبئة حول مفاهيم الرغبة في النجاة هي أمر جديد وغير مفهوم بشكل جيد دائمًا. وتبادل النساء من خلفيات عرقية مختلفة خبراتهن في ورشات عمل ولكنهن يفشلن في فهم الرابط المشترك للعمل في المستقبل. تميل المجموعات التي يتم تنظيمها على مستوى المجتمع المحلي (نساء الروهينجا في مخيمات اللاجئين) أو حول التجارب اليومية (رئيسات القرى في ولاية كارين¹⁹) إلى زيادة و تعزيز التضامن والتفاهم.

وفي ميانمار ما بعد الانقلاب، أصبح مفهوم الرغبة في النجاة مفهومًا مجردًا بطريقة مختلفة، حيث أن الحرب شبه الشاملة التي انتشرت في كل ركن من أركان البلاد تقريبًا أدت إلى استخدام كلمة «ناجي» بمعنى أوسع بكثير، لتشمل أعضاء حركة العصيان المدني والمدافعات عن حقوق الإنسان (WHRD) الذين أُجبروا على الاختباء أو الفرار عبر الحدود، و أفراد مجتمع الميم، و مجتمعات كاملة تضررت من الفظائع العسكرية، والضربات الجوية، وما إلى ذلك. و قد تجد المنظمات الشريكة القديمة/منظمات حقوق المرأة التي تركز بشكل متزايد على تأمين الاحتياجات الأساسية صعوبة في تصنيف الاحتياجات من خلال الإعلان عن طرق مختلفة من الرغبة في النجاة، في حين أن المنظمات المنشأة حديثًا لا تنظر بالضرورة من خلال وجهة النظر هذه عند تقديم الدعم. وبالتالي فإن الناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات نادرًا ما يظهرون كمجموعة محددة ممتدة ما لم يكن ذلك في إطار المنظمة المانحة التي تدعم مشروعًا بعينه. ولهذا السبب، غالبًا، عندما يتحدث الشركاء عن الناجين أو يعملون معهم، فإنهم يقصدون ذلك بالمعنى الأوسع.

التوثيق

تعاملت (AJAR) دائمًا مع التوثيق كجزء من عملية تشاركية تتضمن التعافي والرعاية الذاتية، وبناء المجتمع و المهارات، والمناصرة، ودعم سبل العيش. و تمت مشاركة ما يسمى بمنهجية «الحجر و الزهرة»²⁰ مع شركاء (AJAR)، خاصة منظمات حقوق المرأة العرقية التي أدرجتها في عملها مع الناجيات. ظهرت النتائج الأولى لهذا العمل التوثيقي في مجموعة «فتح الصندوق»²¹، تلتها مجموعة أخرى من القصص بعنوان «إخبار الحقيقة من أجل السلام»²² كما أُطلق الفيلم القصير «لا تخف، نحن معك»²³ و تم لاحقًا إدراج مجموعة مختارة من هذه القصص، معظمها من كاشين و كارين، في كتاب «الإفلات الدائم من العقاب»، الذي ضم 140 قصة لـنساء ناجيات من منطقة آسيا والمحيط الهادئ.²⁴ و ظهر الكتاب لأول مرة في 2015. و في 2021، نشر كتاب قصصي يركز على تجارب نساء كاشين النازحات، و اللاتي كان من بينهن أيضًا ناجيات من العنف، تحت عنوان «حياة بين البينين: نساء كاشين أثناء النزاع»²⁵. يعد هذا الكتاب مثيرًا للاهتمام بشكل خاص من منظور منهجي، لأن قيود كوفيد-19 أجبرت (AJAR) على اللجوء إلى المزيد من الأفكار المبتكرة، وبالتالي تم إجراء الأبحاث والمقابلات في المقام الأول من قبل النساء أنفسهن، اللاتي أجرين مقابلات مع بعضهن البعض وقمن بتسجيلات مختلفة. أما العمل المبتكر الآخر ضمن هذا المشروع فكان إنتاج فيلمي رسوم متحركة قصيرين يركزان على الناجيات، تم إنتاجهما بغرض مشاركة سرد جماعي لتجارب الناجيات في المناطق العرقية: الأول بعنوان «عقود من الصراع منذ ذلك الحين إلى الآن: قصة ناو بو وقريتها»²⁶ حول تجارب و مِح امرأة من كارين، و الثاني بعنوان «الناجون يجدون بعضهم البعض: مجموعات دعم الناجين»، و الذي يركز على القوة العلاجية لدعم الأقران الناجين.²⁷

وفي 2019، ردًا على الفظائع الجماعية المرتكبة ضد الروهينجا الذين أُجبروا بعد ذلك على الفرار إلى بنغلاديش المجاورة، بدأت (AJAR) في التركيز على الروهينجا الذين يعيشون في مخيمات النازحين داخليًا. وباستخدام مقاربة مماثلة مع ميانمار، قامت (AJAR) بجمع قصص النساء من مخيمات مختلفة باستخدام الأساليب التشاركية المتمثلة في «الحجر و الزهرة»، و ذلك باستخدام أساليب السرد الفنية (هذه المرة تطرير الألففة)، في كتاب صور عام 2019، بعنوان «لحاف الذاكرة و الأمل».²⁸ تم أيضًا دمج بعض القصص في الرواية المصورة «صناعة الألففة من أجل العدالة» التي صدرت في عام 2021.²⁹

و بعد الانقلاب في عام 2021، حدثت طفرة مفاجئة في توثيق حقوق الإنسان، حيث أصبحت المنظمات التي لديها خبرة قليلة أو معدومة في مجال التوثيق مهتمة، وتم أيضًا إنشاء منظمات جديدة. وبالتالي أصبح الهدف الأساسي للتوثيق هو جمع الأدلة لدعم عمليات العدالة الانتقالية المستقبلية، بما في ذلك تقديم التقارير إلى الهيئات الدولية ذات الصلة، مثل (IIMM و ICC). و نتيجة لذلك، ركزت (AJAR) بشكل أكبر على تعزيز قدرات شبكة التوثيق (ND-Burma) وتدريب شركاء جدد للمساهمة المحتملة في قيام الشبكة بجمع البيانات (أو مجرد استخدام النظام من أجل المواءمة).

مع تزايد الاهتمام بالتوثيق، توسعت أيضًا دوائر «من» يقوم بالتوثيق و «ما» يتم توثيقه. فقد استفادت (AJAR) من هذا الاتجاه من خلال إنشاء مبادرة تجريبية دعمت 23 صحفيًا في عام 2022 للمشاركة في التدريب على التوثيق، والتعرف على العدالة الانتقالية، وإنتاج مقالات فيديو قصيرة وتقارير مطولة حول العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان، مع فكرة توجيه الاهتمام نحو قصص الناجين. كما قامت (AJAR) أيضًا برعاية مسابقتين لصناعة أفلام العدالة الانتقالية.³⁰ و في حين أن النطاق، إلى جانب تعريف «الناجي»، اتسع إلى حد كبير، إلا أن تجارب الناجيات لا تزال تلعب دورًا حاسمًا، كما يتضح من إنتاج أفلام الرسوم المتحركة الوثائقية المذكورة سابقًا.

شفاء الجروح: تقديم خدمات الصحة العقلية و الدعم النفسي و الاجتماعي

لقد كان دمج مسألة الحساسية للصددمات و الدعم النفسي و الاجتماعي المجتمعي دائمًا جزءًا من مقاربة (PAR) الشاملة التي تبنتها (AJAR). فالأنشطة مثل الحجر و الزهرة، حيث يمكن للناجين مشاركة أعبائهم و أفراحهم مع أقرانهم، و صندوق الذاكرة لتخزين الذكريات السعيدة و المؤلمة، و رسم خرائط الجسد لتحديد مواقع الألم و الفرح في أجسامهم، كلها تخدم أغراض التعافي في إطار دعم الأقران المجتمعي. و قد قامت (AJAR) بمشاركة هذه المنهجية مع شركائها على المدى الطويل (KWAT و TWO و KWO) في المناطق العرقية، حيث يستخدمونها لتوثيق قصص النساء وكذلك المساعدة على الشفاء. و منذ إنشائها، أجرى الشركاء العديد من ورشات العمل حول تحسين الأداء بمشاركة الناجين من جميع أنحاء البلاد. كما تم توسيع هذه الأنشطة لتشمل بنغلاديش مع إضافة ما يقرب من 90 ناجيًا آخر في مخيمات اللاجئين المختلفة باستخدام أساليب معدلة قليلًا وأكثر ملاءمة للسياق المحلي (مثل خياطة اللحف). في عام 2021، شارك 35 ناجيًا في ولايتي شان و كاشين الشمالييتين المعرضتين للصراع في ورشات عمل (PAR) نظمها الشركاء؛ لكن مع تصاعد أعمال العنف و بسبب المخاوف الأمنية، كان من الضروري تقليل الأنشطة وكذلك أعداد المشاركين بشكل كبير. و يتم عادة دعم تنفيذ أنشطة (PAR) من خلال دليلين أنتجتهما (AJAR): دليل الحجر و الزهرة الأصلي، المتوفر باللغة البورمية، بالإضافة إلى مجموعة أدوات شفاء الجروح، والتي تتوفر أيضًا بلغتي كارين و كاشين، بالإضافة إلى اللغة البورمية.

و بالمقارنة مع برامج (AJAR) في أماكن أخرى من المنطقة، فقد حظي الرفاه والرعاية الذاتية بدور أكثر بروزاً في إدراك الفرق بين أوضاع ما بعد النزاع وسياق الانتهاكات المستمرة. ولم يكن هذا الأمر أكثر بروزاً مما كان عليه في مشروع **شفاء الجروح**، الذي حول التركيز إلى بناء حركة الناجين وبعيداً إلى حد ما عن التوثيق. و لا يتم تعريف أعضاء مجموعة دعم الناجين الذين تم تدريبهم كميسرين مجتمعين على تقنيات الرعاية الذاتية لممارستهم الخاصة فحسب، بل يتم منحهم المهارات الأساسية لتوجيه عمليات المجموعة، والاستجابة لاحتياجات الأعضاء، وتوفير دعم الأقران. وفي حين أن كلاً من نهجي التوثيق وبناء الحركة كان في جوهرهما رفاهية وتمكين النساء الناجيات، فإن التركيز على التوثيق يفترض مشاركة انتهاكات حقوق الإنسان كعنصر أساسي. كما أن التحول إلى الهدف الأساسي المتمثل في بناء الحركة يمكن أن يعيد التركيز على المشاركة حول انتهاكات حقوق الإنسان باعتباره ثانوياً للتركيز على الجوانب الإيجابية للتعافي والتمكين والعمل الجماعي كناجين. بينما يبدو التمييز دقيقاً، فإن الهدف من تحول المنظور هو إرساء الأساس للعمل الجماعي والدعم على المدى الطويل.

بعد الانقلاب، زاد الاهتمام العام بالصحة العقلية بشكل ملحوظ، وكذلك الحال بالنسبة لاستثمار (AJAR) في هذا الموضوع. ويستمر العمل ليس فقط من أجل دعم رفاهية الناجين، ولكن أيضاً إلى أولئك الذين يعملون معهم. وفي هذا الإطار، نظمت (AJAR) دورات تدريبية خاصة بها على إدارة الإجهاد والرعاية الذاتية لشركائها في عام 2021، وفي عام 2022، دخلت أيضاً في شراكة مع منظمات أخرى لها تاريخ طويل في تقديم خدمات دعم الصحة العقلية للسجناء السياسيين وغيرهم من الناجين. وأعقب ورشات العمل هذه تدريب أطول على (CSS) في عام 2023 يهدف إلى بناء مهارات موظفي المنظمات الشريكة لتقديم المشورة الأساسية لأفراد مجتمعاتهم. يتم دعم هذه الأنشطة أيضاً من خلال إنشاء ونشر أدوات الرعاية الذاتية باللغة البورمية بما في ذلك مقاطع الفيديو وإنشاء صفحة على الفيسبوك تحتوي على المواد ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، دعمت (AJAR) أيضاً الشركاء في إنتاج مواد الرعاية الذاتية الخاصة بهم، بما في ذلك البث الصوتي وسلسلة مقاطع الفيديو.

تدرك (AJAR) أهمية الاحتياجات الأساسية للناجين عندما يكونون بعيدين عن الحق في العدالة. فقد ركزت (AJAR) كثيرًا على بناء شبكات دعم الأقران التي لا تخدم أغراض التعافي وربما المناصرة فحسب، بل توفر أيضًا الأساس لمبادرات سبل العيش المستدامة. لقد ثبت أن إنشاء هذه المجموعات في سياق ميانمار أمر صعب بسبب العمل مع شركاء يتواجدون في أجزاء مختلفة من البلاد ويغطون مساحات شاسعة. ولهذا السبب، اتخذ دعم الناجين في البداية شكل المساهمات في المبادرات الفردية. و تم إنشاء ما يسمى بصندوق الطوارئ العاجلة وإدارته من قبل شركاء (AJAR) الذين قاموا، من خلال عملية التقديم، بتخصيص الأموال للناجين المحتاجين. واستخدمت هذه الأموال في إنشاء مشاريع صغيرة توقف معظمها بعد فترة. كما دعم صندوق الأمم المتحدة التطوعي لدعم ضحايا التعذيب الصندوق، في حين عمل الشركاء بمفهوم أوسع للنجاة، الأمر الذي لم يكن يفسح المجال دائمًا للتمييز الواضح بين المتلقي «المستحق»، مما أدى بالتالي إلى إغلاق الصندوق.

حاول مشروع **شفاء الجروح** معالجة أوجه القصور هذه وركز أكثر على سبل العيش الجماعي. كما عملت (AJAR) بنجاح مع شريك وأول مجموعة لدعم الناجيات في ولاية كاشين لخلق ظروف أفضل لإعادة توطين أمنة وكرامة للنساء النازحات داخليًا. وشمل ذلك التدريب على **المهارات المدرة للدخل** (مثل نسج السلال البلاستيكية وصناعة الصابون) وورش عمل بناء الأرض، وكلها مدمجة في مقاربة شاملة لبناء المجتمع ودعم الرفاه. ومع ذلك، أدى فيروس كورونا والانقلاب والقيود الأمنية اللاحقة إلى توقف هذه الأنشطة وكذلك المشروع. وفي الوقت نفسه، برزت الاستجابة للاحتياجات الأساسية بشكل أكبر، حيث قامت معظم المنظمات النسائية الشريكة في (AJAR) بتحويل الموارد نحو الدعم الإنساني الذي لا يستهدف مجموعة محددة، بل كل المجتمعات المتضررة من النزاع. ويواصل بعض الشركاء تقديم التدريب على بناء المهارات (صناعة الشامبو، وخياطة النعال، وإعداد الطعام) للنساء الناجيات بعد الانقلاب للاستجابة للظروف الاقتصادية المتدهورة. ويركز آخرون بشكل أكبر على الدعم الطارئ للسجناء السياسيين والمدافعات عن حقوق الإنسان. ومع انهيار العديد من الهياكل الحكومية، وتضاؤل الثقة في المؤسسات، ومحدودية أو عدم القدرة على الوصول إلى العديد من الخدمات الأساسية، أصبحت هذه التدخلات أكثر أهمية من أي وقت مضى. ففي حين أن الهدف الأساسي هو الاستدامة، فإن الدعم في حالات الطوارئ يمكن أن يستجيب لاحتياجات الرعاية الصحية والسلامة وسبل العيش الأكثر إلحاحًا للناجيات اللاتي يعشن في ظروف متزايدة الصعوبة.

المناصرة من أجل الاعتراف و العدالة

في إطار مقاربة (AJAR) الشاملة، كان التوثيق الذي تم إجراؤه في عمليات (PAR) دائمًا مخصصًا لأغراض المناصرة. ولكن أعمال المناصرة تتم متابعتها على مستويات مختلفة غير مترابطة دائمًا. فقد تم استخدام توثيق الناجين في المقام الأول لرفع مستوى الوعي في المجتمعات المباشرة للمتضررين والمناصرة الداخلية ضمن المنظمات الشريكة نفسها. كما قامت المنظمات النسائية في بعض الحالات بإشراك الناجيات في جهود المناصرة الأكبر. و من جانبها، ترشح منظمة (KWO) الناجيات على حضور اجتماعات رابطة بورما النسائية، بينما تدعوهم منظمة (KWAT) إلى الجلسات ذات الصلة لبرلمان الولاية في كاشين. ومع ذلك، فإن هذه الأمثلة نادرة نسبيًا، نظرًا للعوائق العديدة (اللغة، والطبقة، والتعليم، والجنس) التي يتعين على الناجيات التغلب عليها. ومرة أخرى، حاول مشروع شفاء الجروح سد هذه الفجوة، وقد تحول أعضاء مجموعة دعم الناجين الذين تم تدريبهم ليكونوا ميسرين مجتمعيين «من قبول كل شيء، في البداية، إلى طرح

الكثير من الأسئلة في النهاية واقتراح موضوعات تدريبية تلبي احتياجاتهم.» وبينما قاموا ببناء ثققتهم ووعيهم بالحقوق والقضايا الاجتماعية، بدأوا يحصلون على ملكية أكبر لعملية تعلمهم، والمجموعة نفسها. ومع ذلك، فإن جُلّ التمثيل على المستوى الرفيع لا يزال يقع على عاتق المنظمات الشريكة و على (AJAR) نفسها.

و خلال فترة الحكومة السابقة، كانت هذه الجهود موجهة في المقام الأول إلى مجموعة عمل التعويضات المذكورة سابقاً، وهي مبادرة من المجتمع المدني للعمل على مسودة سياسة التعويضات للحكومة الحالية. ولسوء الحظ، توقف عمل المجموعة بعد الانقلاب. و لا تزال (AJAR) تحاول استخدام شبكاتها المحلية والدولية للمناصرة من أجل استراتيجيات تعالج وضع الناجيات من خلال دعم الاجتماعات الاستراتيجية المشتركة بين المنظمات النسائية وإبقاء المنظمات المانحة الدولية على علم بالاحتياجات على أرض الواقع.

أما الانقلاب فقد كان له آثار بعيدة المدى في هذه الساحة أيضاً، مما أدى إلى فرض قيود شديدة وخلق فرص جديدة أيضاً. ففي بيئة ما بعد الانقلاب، صار هناك اهتمام متزايد من جانب حركة المقاومة بالآليات العدالة الانتقالية، مع التركيز الرئيسي على المساءلة الجنائية والملاحقة القضائية المحتملة للمسؤولين عن الانتهاكات. و يعد إنشاء لجنة التنسيق المشتركة المعنية بالعدالة الانتقالية وتحالف العدالة الانتقالية التابعين للمجلس الاستشاري للوحدة الوطنية (NUCC) مؤشراً واضحاً على هذا الاهتمام المتزايد، ويوفر قنوات جديدة للمشاركة من أجل التغيير المحتمل في السياسات. و باعتبارها واحدة من الأصوات الرائدة حول هذا الموضوع في البلاد، استجابت (AJAR) في أواخر عام 2022 بإطلاق موقع مركز موارد العدالة³¹ جنباً إلى جنب مع صفحة فيسبوك حول العدالة الانتقالية في بورما لتكون مستودعاً للموارد ذات الصلة وأيضاً لتسهيل الضوء على المكونات الرئيسية الأخرى لعمليات العدالة الانتقالية والمناصرة من أجل إدماج الناجين ومراعاتهم. وفي عملية مستمرة، يواصل الموقع جمع وتنظيم وتحميل المواد باللغة البورمية واللغات العرقية الأخرى لمساعدة النساء اللاتي يسعين إلى إحداث تغيير في مجتمعاتهن فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحقيقة والعدالة والتعويضات والإصلاح.

و بالإضافة إلى جهود المناصرة، تواصل (AJAR) دعم مبادرات الشركاء القدامى والجدد لرفع مستوى الوعي بمحنة الناجين (وخاصة الناجيات) كجزء من إطار العدالة الانتقالية. وتشمل هذه المبادرات، على سبيل المثال، حملة المناصرة «قول الحقيقة للسلطة» التي تعمل على رفع مستوى الوعي العام حول قضايا الناجين وتثقيف الجمهور حول كيفية التعامل مع الإفصاحات ودعم الناجين. كما تم دعم مجموعة من الصحفيين المختارين الذين تلقوا تدريباً مسبقاً حول قضايا توثيق حقوق الإنسان لنشر قصص من وجهة نظر النساء وأعضاء مجتمع الميم. كما نظم الشركاء مجموعة متنوعة من الفعاليات في أيام حقوق الإنسان الكبرى، بما في ذلك تجمع الناجين في كاشين في اليوم الدولي للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاعات بمشاركة النازحين من الولاية بأكملها.

في الوقت نفسه، على الرغم من أن جميع شركاء (AJAR) يتفقون على أن هناك مزيداً من العنف ضد المرأة بسبب النزاع، إلا أن الإبلاغ قد تضاعف بسبب انعدام الثقة في المؤسسات، وعدم اتباع الإجراءات الواجبة في الحالات المبلغ عنها، والعواقب الضارة المحتملة على هؤلاء الذين يبلغون عن الانتهاكات. ومن التعقيدات الأخرى، في الوضع الحالي، أن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات يتجلى في أشكال تتجاوز تعريفه الضيق، وهو ما يتمثل في الزيادة الكبيرة في حالات العنف المنزلي. لقد أدرك الشركاء ذلك ويحاولون الاستجابة، لكن الإبلاغ عن مثل هذه الحالات أصبح أكثر ندرة، وهي حقيقة تتفاقم لأن العديد من المنظمات اضطرت إلى إغلاق المنازل الآمنة والملاجئ بسبب الوضع الأمني المتقلب. وبشكل عام، أعلن الشركاء الذين يعملون بشكل أوثق مع المجتمعات المحلية أن العمل في مجال المناصرة يمثل أولوية أقل مقارنة بتوفير الاحتياجات الأساسية والدعم الإنساني.

الدروس و التأملات و التوصيات

تأملات حول عمل الناجين في مياتمار

من هو الناجي؟ هناك العديد من الديناميكيات والمناقشات حول تعريف «الناجي». ونظراً لتطبيع النزاع والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، فضلاً عن الوصمة القوية المحيطة بالعنف الجنسي، لا يتم الكشف عن طبيعة الانتهاكات في كثير من الأحيان. وقد ركزت بعض المنظمات غير الحكومية بشكل حصري تقريباً على الضحايا المباشرين للعنف الجسدي أو الجنسي أو أزواج الضحايا المباشرين، ولكن في الواقع، فإن دائرة الضحايا/الناجين أوسع بكثير، وليس بالضرورة أن يكون الأشخاص الأكثر تضرراً هم الأكثر تعبيراً عن تجاربهم. وبالتالي، أدركت المنظمات غير الحكومية الأخرى أن توسيع فهم من يمكن اعتبارهم (على سبيل المثال، أي شخص يعيش في مخيم للنازحين داخلياً) يمكن أن يشمل في النهاية جميع الناجين واحتياجاتهم المتنوعة (بما في ذلك الناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، الذين لن يكشفوا عن تجاربهم بطريقة أخرى). ويستمر هذا الاتساع في النطاق بعد الانقلاب، وينعكس في مقاربة المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك منظمة (AJAR)، تجاه مفهوم النجاة. كما يمكنه أيضاً أن يدعم كسر الحواجز الموجودة بين موظفي المنظمات (الذين غالباً ما يكونون هم أنفسهم ناجين) والناجين الريفيين الذين يدعمونهم ويساهمون في إنشاء هوية الناجين كمصدر للتضامن والقوة.

بناء الثقة: في ظل الصراع المستمر منذ عقود، و الذي يستند إلى الهويات العرقية والدينية، كان خلق التضامن بين الناجين من المجموعات المختلفة يمثل تحدياً دائماً. فقد كانت رؤية ما وراء المظالم وبناء الدعم عبر هذه الحدود دائماً أحد المحفزات الأساسية وراء عمل (AJAR). كما كان تحدي انعدام الثقة الناجم عن العزلة والافتقار إلى التبادل الهادف هو ما أعاد الحياة إلى تجمعات الناجين. ومع ذلك، كان من الصعب الحفاظ عليها عبر مسافات كبيرة بعد انهيار الأمن والاتصالات. وينبع انعدام الثقة هذا من ديناميكيات مماثلة على نطاق أصغر وأكثر محلية، تقوم بين المجتمعات والمنظمات التي تعمل لصالحها ومعها، وكذلك داخل المجتمعات نفسها. فقد كانت بعض المنظمات تكافح من أجل (إعادة) بناء الثقة مع المجتمعات المحلية واضطرت إلى تغيير الأولويات لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً (على سبيل المثال، سبل العيش بدلاً من المناصرة، والرعاية أكثر من التوثيق) لتحقيق هذا الهدف. كما ثبت أيضاً أن الهدف النهائي المتمثل في إنشاء مجموعات دعم محلية هو أصعب من المتوقع للأسباب الموضحة أعلاه. ومع ذلك، فإن مثال كاشين يوضح أن المقاربة الشاملة على المستوى المحلي، والذي يتضمن بناء الثقة كعنصر رئيسي، يمكن أن يقطع شوطاً طويلاً في توفير الأساس لشبكة أوسع من تضامن الناجين.

التوازن بين التوثيق والرعاية: تركز مقاربة البحث التشاركية في (AJAR)، كما يوحي اسمها، تركز بشكل كبير على البحث، أي على توثيق الانتهاكات المرتبطة بالصراع، والتي تؤثر في المقام الأول على النساء. لكن ونظرًا للعوائق التي تحول دون الكشف عن مفهوم التجارة و مناقشته، أولت (AJAR)، وخاصة من خلال مشروع **شفاء الجروح**، أولت مزيدًا من الاهتمام للمشاركة والتعافي كشرط أساسي لمزيد من الانخراط. فإدراك أن الناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والانتهاكات الأخرى هم ناجون من الصدمات، و أن هذا الوعي يجب دمج في جميع ثنايا المشروع في شكل بناء الثقة والرعاية الذاتية ودعم الأقران لتجنب العملية الاستغلالية. كما يجب أيضًا أن يشمل ذلك دعم التوثيق المقدم للشركاء الآخرين الذين يتدربون مع (AJAR) و/أو يتلقون النصح منها. و يمكن أن يسهم جمع قصص الناجين ونشرها في فهم أفضل لوضعهم وتعزيز عمليات العدالة الانتقالية، ولكن يجب أن يتم ذلك بعناية وحساسية تجاه تجارب أولئك الذين يرغبون في مشاركتها، إضافة إلى إدارة حذرة للتوقعات و المخاطر التي قد يعينها هكذا كشف و إفصاح.

دعم سبل العيش أم جهود المناصرة؟ أحد الأهداف النهائية لعمل دعم الناجين هو الاعتراف المجتمعي والقانوني بالإضافة إلى التعويضات اللاحقة بأشكالها. لكن السياق الذي تنعدم فيه إمكانية الوصول إلى خدمات الدولة الغير موثوقة أصلًا، و النقل العام الذي تشهده الهياكل الحكومية، قد يمنع حدوث هذه التغييرات لفترة طويلة. فمن ناحية، لا تتمتع حكومة المجلس العسكري لإدارة الدولة (SAC) بالشرعية والكفاءة في نظر السكان، ومن ناحية أخرى، تفتقر حكومة الوحدة الوطنية/المجلس الاستشاري للوحدة الوطنية التي كانت تعتقد أنها تمتلك الإرادة، تفتقر إلى الموارد والوسائل اللازمة لتنفيذها. لذلك فقد كان توفير دعم سبل العيش للناجين لسد هذه الفجوات بمثابة حجر الزاوية في مقاربة (AJAR) الشاملة لعمل الناجين. وعلى عكس الصدقات والمنح النقدية البسيطة للشركات الصغيرة، فقد أثبت إيجاد طرق مستدامة من خلال التدريب على المهارات للأنشطة المدرة للدخل وغير ذلك من أشكال الدعم الأسري (بناء الأرض) أنه أكثر فعالية. إن بناء المهارات هذا جذبًا إلى جنب مع فكرة سبل العيش الجماعي التي تعتمد على هياكل مجموعة الدعم هو نهج مفيد للاستمرار. لكن نظرًا للظروف المتزايدة الصعوبة، فإن إدراك الشركاء وتحولهم نحو الاستجابة لحالات الطوارئ يحتاج إلى النظر فيه وتكامله. و على الرغم من أن بعض الشركاء قد أعربوا عن الحاجة إلى تقليل أولويات المناصرة لصالح دعم الاحتياجات الأساسية، إلا أن هذا لا يعني أن جهود المناصرة ليست مهمة. والمفتاح هنا هو تنسيق تلك الجهود الموازية، وضمان أن الخبرات والأصوات من الميدان تغذي عمليات صنع السياسات.

عوامل التمكين / الدعم

الشراكة: كما يُظهر مشروع **شفاء الجروح** كيف أن تعزيز مجموعات الناجين وبناء الحركة المحتملة يعتمد على شراكة قوية بين أعضاء (AJAR) والمنظمات الشريكة وكذلك الناجين الأفراد، فإن تعزيز تقاسم السلطة و الشفافية وممارسات القيادة الجماعية هو أمر في غاية الأهمية بشكل خاص، على الرغم من التحديات. ففي بيئة تتسم بانعدام الثقة المتزايد، والعزلة، والميل إلى اللجوء إلى اتخاذ القرارات من أعلى إلى أسفل بدلاً من مجرد توزيع المنح على الشركاء، يعد الالتزام المستمر من (AJAR) بالحفاظ على هذه الهياكل أمرًا حيويًا لتمكين الشركاء والناجين. و يمكن للناجين عبر العمل كمستشارين فنيين وتوفير مساحة للتواصل، بناء قدراتهم بشكل أكبر لدعم أنفسهم ومجتمعاتهم.

الاهتمام المتزايد بالعدالة الانتقالية والتوثيق: إذا كان الانقلاب العسكري قد أتى بأي شيء يمكن اعتباره نتيجة إيجابية، فلا بد أن يكون الاهتمام المتزايد بتوثيق حقوق الإنسان. فقد تقدم العديد من الجهات الفاعلة الجديدة، كما قامت الجهات الفاعلة القديمة أيضاً بتطوير مبادرات التوثيق. وقد أتاح هذا لـ (AJAR) فرصة ليس فقط للعمل في مجال الدعم الفني ولكن أيضاً للمناصرة من أجل أهمية توثيق قصص الضحايا/الناجين. وحتى على مستوى المناقشات السياسية، يحظى موضوع العدالة الانتقالية باهتمام أكبر. ومع ذلك، يتركز الاهتمام بشكل أساسي على العمليات القانونية رفيعة المستوى (على سبيل المثال، إعداد الملاحقات القضائية لكبار القادة العسكريين)؛ وبالتالي، تلعب (AJAR) دوراً حيوياً في تضمين وتعزيز المقاربة التي تركز على الناجين، مما يضمن أن احتياجات الناجين وأصواتهم تجد طريقها إلى هذه المناقشات. إن التدريب على التوثيق مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك الصحفيين، وحملات التوعية مثل مسابقة الأفلام الوثائقية عن العدالة الانتقالية، وإنشاء مركز موارد العدالة، كلها تعد خطوات في هذا الاتجاه.

العوامل المثبطة

الثقة و الأمن: لقد كان بناء الثقة بين الناجين دائماً حجر الزاوية في إنشاء حركة أوسع، وكانت هذه المهمة صعبة بالفعل قبل الانقلاب، لكنها أصبحت أكثر صعوبة في ظل الظروف الحالية. فقد تفككت الانقسامات السابقة على أسس دينية عرقية بشكل أكبر وفقاً للانتماءات إلى حركة (CDM)، والحكومة الموازية، وقوات الدفاع الشعبي (PDFs). و يعد سد هذه الاختلافات تحدياً كبيراً بسبب المخاوف الأمنية على الأرض التي تمنع الناس من التجمع، فضلاً عن القيود المفروضة على الإمدادات عبر الإنترنت. ويتفاقم الأمر أيضاً بسبب بيئة ما يمكن أن نطلق عليه الإجهاد الصادم المستمر الذي يساهم في سلوكيات التمثيل الأكثر وضوحاً في مشهد وسائل التواصل الاجتماعي. هذه الظروف تحد بشكل خطير من العمل التقليدي للمشروع في البلاد، ويمكن أن تصبح عقبة أمام توسيع الشبكة لتتجاوز الشركاء الحاليين وتضم ناجين جدد.

الانتهاكات المستمرة: على عكس بعض السياقات الأخرى، حيث انتهى الصراع الذي أدى إلى الانتهاكات جزئياً على الأقل، في ميانمار، حتى قبل الانقلاب، كان معظم الناجين يعيشون في بيئة من الصراع المستمر والانتهاكات المستمرة. وقد أدى ذلك إلى صعوبات مختلفة في الإفصاح: التطبيع العام للعنف في بعض المناطق، والوصم الشديد، خاصة فيما يتعلق بالعنف الجنسي، وانعدام الثقة في المؤسسات التي تديرها حكومة (SAC)، و«الخيانة». فبالإضافة إلى هذه العقبات، يعتبر إنشاء مساحة آمنة في ظل هذه الظروف أمراً فيه الكثير من التحدي. و لقد أعرب الشركاء عن قلقهم من أنه على الرغم من تزايد حالات العنف الجنسي، إلا أن الكشف و الإفصاح عنها أصبح نادراً للغاية. وبالتالي، يجب التركيز على السلامة الداخلية والصمود وبناء هياكل الدعم بدلاً من الكشف عن الصدمات. كما أن وجود مفهوم أوسع للنجاة يساعد الأشخاص على الاستفادة من الدعم دون إجبارهم على الكشف عن تفاصيل قد تسبب لهم الصدمة (من جديد).

ديناميكيات السلطة: كما نوقش سابقاً، فإن تشكيل مفهوم النجاة هو موضع محل خلاف، وغالباً ما كان ذلك مع اختلافات قوية على أساس الطبقة والتعليم والوضع الاقتصادي. وتستمر هذه الديناميكيات بين متلقي الدعم «السليبيين» وأولئك الداعمين (المنظمات الشريكة)، حتى مع الاتساع العام في من يطلق عليه الآن اسم «الناجي». فعلى مستوى المناصرة وصنع السياسات، تم استبعاد موضوع معالجة العنف الجنسي، وخاصة العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات و إدراجه في نطاق «قضايا المرأة» الأخرى؛ فهي (ليست أولوية)، وتواجه (AJAR) تحدياً رئيسياً في التفاوض على مواقفها بين الشركاء المنفذ للمشروع و المنظمة المانحة.

تعزيز المقاربات الشاملة لدعم الناجين التي تشمل سبل العيش (الجماعية): أظهرت التجارب السابقة أن دمج شكل من أشكال الاحتياجات الأساسية ودعم سبل العيش للناجين أمر ضروري، خاصة وأن الضحايا/الناجين يميلون إلى المزيد من التهميش من خلال وقوعهم ضحايا. ومع ذلك، يجب أن يتخذ هذا الدعم شكلاً يقدم حلولاً طويلة المدى للناجين، ويعزز الاعتماد على الذات والبناء على المهارات الموجودة. وفي أحسن الأحوال، يتم تنظيمها حول شبكة من الناجين لدعم الأقران، والتي تخدم أيضاً أغراضاً أخرى (على سبيل المثال، دعم الرفاهية).

دمج الرفاهية كعنصر شامل في أي تصميم مشروع/برنامج: يعد توفير خدمات الرفاهية والدعم النفسي الاجتماعي أمراً ضرورياً لعمل الناجين. ومع ذلك، لا يمكن تصورها فقط على أنها كيانات سرية في الإطار الأوسع لدعم الناجين والذي يتجلى فقط في شكل استشارات فردية أو ورشات عمل تتعلق بالرفاهية. فقد أظهرت تجارب (AJAR) السابقة أنه على مستوى الأنشطة، من المحتمل أن تكون المقاربات القائمة على الفن وتعزيز دعم الأقران المتجذرة في السياق والتجارب المحلية أكثر ملاءمة واستدامة. ويجب أيضاً مراعاة الحساسية للصدمة في كل مرحلة من مراحل تصميم البرنامج، بدءاً من وضع المفهوم ومروراً بالتنفيذ ووصولاً إلى التقييم. قد يعني هذا أيضاً أنه يجب إلغاء أولوية بعض الأنشطة لبعض الوقت (توثيق تاريخ الانتهاكات الفردية) لتجنب تكرار الصدمة.

توسيع تصور النجاة: نظراً للقيود والصعوبات الاجتماعية والقانونية المحيطة بالكشف عن تجارب العنف الجنسي، فإن السماح بتصوير أوسع للنجاة (على سبيل المثال، الناجين من النزاع) لديه القدرة على الوصول إلى الناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والذين قد يُمنعون لولا ذلك من الوصول إلى الدعم.

تعزيز النهج الذي يركز على الناجين في مناقشات السياسات: يوفر الاهتمام بآليات العدالة الانتقالية فرصة للمناصرة من أجل دعم الناجين. ومع ذلك، فإن الاهتمام الأساسي على المستويات العليا من صنع السياسات غالباً ما يكون موجهاً (على الأقل في السياق الحالي لميانمار) نحو التوثيق لأغراض المساءلة والتحضير للعمليات القانونية المستقبلية. إن استخدام نهج العدالة الانتقالية لتحويل التركيز إلى سياسات التعويضات يمكن أن يساعد في تركيز الاهتمام على الناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات وإنشاء سياسات مؤقتة حتى في سياق النزاع/الانتهاكات المستمرة.

تعزيز بناء العلاقات بين الناجين عبر الانتماءات العرقية و الدينية: يعد بناء شبكة دعم الأقران بين الناجين أمراً أساسياً لبناء الحركة المستقبلية، إلا أن عملية بناء الشبكة يجب أن تتم على مستويات مختلفة، حيث أن دعم عمليات التبادل خارج نطاق المجتمعات المحلية للناجين يمكن أن يخلق أساساً أقوى للمناصرة على المستوى الوطني في المستقبل ويساعد في تمكين الناجين من التعبئة من أجل العمل.

العمل بنشاط على تفكيك هياكل السلطة غير المتكافئة في جميع مستويات الشراكات: يجب التصدي للتمييز بين المتلقين السلبيين للدعم والمنظمات التي تقدم الدعم المذكور. إن بدء عمل دعم الناجين من الأرض، وضمن مشاركة الناجين بشكل هادف في كل مرحلة من مراحل تصميم المشروع، أمر ضروري لإيجاد حلول تلبي الاحتياجات الحقيقية، وتعزيز رفاهية الأفراد والمجتمعات، وبناء حركة قادرة على تحدي هياكل السلطة غير المتكافئة على نطاق مجتمعي أوسع.

- 1 "بحث مقارن حول النوع الاجتماعي والتعويضات في جنوب شرق آسيا: ميانمار"، (2022 AJAR).
- 2 «رخصة للاعتصاب»، مؤسسة شان لحقوق الإنسان (SHRF) وشبكة شان للعمل النسائي (SWAN)؛ «نفس الإفلات من العقاب، نفس النمط»، رابطة بورما النسائية (4)؛ «الوصول إلى العدالة للنساء الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي ارتكبه الجهات الحكومية في بورما»، WLB و «أين هذا من السلام؟»، جمعية نساء كاتنين تايلاند (2016 KWAT)؛ «المعاناة في صمت؟ مجموعة كارين لحقوق الإنسان (2018) KHRG».
- 3 تقرير بعثة تقصي الحقائق حول العنف الجنسي والجنساني لعام 2019.
- 4 تقرير بعثة تقصي الحقائق حول العنف الجنسي والجنساني لعام 2019؛ «تقرير الأمين العام، العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات»، (2018 UN Doc S/2018/25)، الفقرة 25.
- 5 تقرير بعثة تقصي الحقائق بشأن العنف الجنسي والجنساني لعام 2019.
- 6 المرجع نفسه
- 7 المرجع نفسه + [/18/06/opiniojuris.org/2020/characterisation-of-sexual-violence-as-a-womens-issue-in-the-rohingya-crisis-a-response-to-david-eichert](https://www.frontiermyanmar.net/en/18/06/opiniojuris.org/2020/characterisation-of-sexual-violence-as-a-womens-issue-in-the-rohingya-crisis-a-response-to-david-eichert)
- 8 <https://www.frontiermyanmar.net/en/sexual-violence-in-the-fog-of-war>
- 9 توصيات للدعم الدولي للمساواة بين الجنسين، 2021
- 10 اللانحة العامة رقم 30، 2013.
- 11 «السعي إلى العدالة: تحليل للعقبات والفرص أمام مجموعات المجتمع المدني التي تسعى إلى المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان في المحاكم المحلية في ولايتي كاشين و شان الشمالية»، يوليو 2020، KWAT/AJAR، «متاح هنا» (في ما يلي «تقرير السعي وراء العدالة 2020» KWAT/AJAR)؛ «الوصول إلى العدالة»، ورقة الوصول إلى العدالة، 2016.
- 12 «تقرير السعي وراء العدالة»، KWAT/AJAR، «الوصول إلى العدالة»، 2020؛ «الوصول إلى العدالة»، المرجع نفسه.
- 13 المرجع نفسه.
- 14 البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ميانمار، تقرير إلى مجلس حقوق الإنسان، «تقرير النتائج التفصيلية للبعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ميانمار»، مجلس حقوق الإنسان، 17 سبتمبر 2018، A/HRC/39/CRP.2، «متاح هنا» (5/A/HRC/45)
- 15 <https://www.frontiermyanmar.net/en/sexual-violence-in-the-fog-of-war>
- 16 تقرير محكمة العدل الدولية 2018 ميانمار
- 17 [nd-burma.org/you-cannot-ignore-us-victims-of-human-rights-violations-in-2017-outline-their--burma-from-1970-desires-for-justice](https://www.frontiermyanmar.net/en/you-cannot-ignore-us-victims-of-human-rights-violations-in-2017-outline-their-burma-from-1970-desires-for-justice)
- 18 «اقتلني بدلاً منهم و المشي بين السكاكين الحادة
- 19 منشور يصف المنهجية متاح هنا: الحجر و الزهرة - [Stone and Flower](https://www.frontiermyanmar.net/en/sexual-violence-in-the-fog-of-war)
- 20 منشور فتح الصندوق - [Opening the Box](https://www.frontiermyanmar.net/en/sexual-violence-in-the-fog-of-war)
- 21 منشور قول الحقيقة من أجل السلام - [Speaking](https://www.frontiermyanmar.net/en/sexual-violence-in-the-fog-of-war)
- 22 «فيلم قصير Truth for Peace + فيلم قصير
- 23 «فيلم متاح على اليوتيوب: لا تخف نحن معك - Don't be afraid, we are with you
- 24 الكتاب كاملاً متاح: الإفلات من العقاب الدائم - [Enduring Impunity](https://www.frontiermyanmar.net/en/sexual-violence-in-the-fog-of-war)
- 25 لم يتم إطلاق الكتاب رسمياً مطلقاً لأسباب أمنية و تم توزيعه نسخة رقمية فقط في دوائر معينة.
- 26 يمكن مشاهدة المقطع الدعائي للفيلم على اليوتيوب: عقود من الصراع منذ ذلك الحين و حتى الآن: قصة ناو بو وقريتها -
- 27 «يمكن العثور على المقطع الدعائي للفيلم على اليوتيوب: الناجون يجدون بعضهم البعض: مجموعات دعم الناجين - [Survivors Finding One Another: Survivor Support Groups](https://www.frontiermyanmar.net/en/sexual-violence-in-the-fog-of-war)
- 28 النسخة الإنجليزية من الكتاب: لحاف الذاكرة و الأمل - [Quilt of Memory and Hope](https://www.frontiermyanmar.net/en/sexual-violence-in-the-fog-of-war)
- 29 نُشرت الرواية المصورة بالإنكليزية و البنغالية و البورمية: خياطة اللحف من أجل العدالة - [Quilting for Justice](https://www.frontiermyanmar.net/en/sexual-violence-in-the-fog-of-war)
- 30 تتوفر مجموعة مختارة من الأفلام على قناة [AJAR](https://www.frontiermyanmar.net/en/sexual-violence-in-the-fog-of-war) على اليوتيوب.
- 31 [/https://justiceresources-mm.com](https://www.frontiermyanmar.net/en/sexual-violence-in-the-fog-of-war)



GIJTR

Global Initiative for Justice
Truth & Reconciliation